

Distr.
GENERAL

A/RES/48/55
17 February 1994



الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩١ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.1)]

٥٥/٤٨ - التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أهمية واستمرار صلاحية الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية^(١)، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع^(٢)، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(٣)، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٤)، والتزام كرتاخينا^(٥)، ومختلف الاتفاقات، وبخاصة جدول أعمال

(١) القرار د-١٨/٣، المرفق.

(٢) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٣) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر

١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٥) "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"، انظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات (TD/364/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.D.5)،
الجزء الأول، الفرع ألف.

القرن ٢١^(٦)، التي توفر إطارا شاملا لاتخاذ إجراءات تعاونية للتصدي للتحديات الإنمائية في التسعينات،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، بصيغته المعدلة^(٧)، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليكون جهازا من أجهزة الجمعية العامة، وقرارها ١٨٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن الدورة الثامنة للمؤتمر،

وإذ تلاحظ التقدم الذي أحرزه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تنفيذ نتائج دورته الثامنة، ولا سيما مساهمته، في إطار ولايته، في المسائل التجارية والبيئية،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه ولئن كان عدد من البلدان النامية قد شهد ارتفاعا في معدلات النمو وتوسعا في تجارته، فإن الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة، التي تتسم ببطء النمو وضعف الانتعاش الاقتصادي، تؤثر تأثيرا ضارا على النمو والتنمية في كل البلدان، وبصفة خاصة البلدان النامية،

وإذ تؤكد أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ومنصف ومضمون وغير تمييزي ويمكن التنبؤ بطريقة سيره، يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ويؤدي الى التوزيع الأمثل للإنتاج العالمي وفقا للميزة النسبية، وأهمية وجود بيئة مالية دولية مستقرة من أجل الانتعاش الاقتصادي والنمو في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي، بما في ذلك بصفة خاصة في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق تكثيف الضغوط للأخذ بالحمائية والنزعة الانفرادية، ولا سيما في عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو، وإذ تؤكد، في هذا الصدد، الحاجة إلى قيام جميع البلدان بوقف الحمائية وعكس اتجاهها واحترام القواعد التجارية المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف،

وإذ تؤكد أن ارتفاع التكلفة الاقتصادية للسياسات الحمائية يؤثر تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، وإذ تؤكد كذلك أن تلك السياسات لا تشكل، في هذا السياق، وسيلة ملائمة، بأي حال من الأحوال، للتصدي للمشاكل الخطيرة المتعلقة بالبطالة،

وإذ تسلّم بأن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية وزيادة تحرير التجارة المتعددة الأطراف شرطان على جانب كبير من الأهمية لتنشيط النمو في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي، وبصفة خاصة في البلدان النامية،

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه

١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 و Vol.I و Vol.I/Corr.1 و Vol.II و Vol.III و Vol.III/Corr.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٧) انظر القرارات ٢٩٠٤ (د - ٢٧) ، ٢/٣١ ألف وباء ، ٣/٣٤.

وإذ تدرك مع الارتياح أن بلدانا نامية كثيرة وعددا من البلدان الأخرى تضطلع بإصلاحات اقتصادية هيكلية رئيسية، وتبذل جهودا لتحرير السياسات التجارية وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وأن تلك السياسات قد أسهمت في توسيع التجارة العالمية وعززت إمكانيات التصدير وآفاق النمو الاقتصادي لجميع البلدان،

وإذ تدرك أن عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي التي تكثفت في السنوات الأخيرة بين جملة بلدان منها البلدان النامية، تضيف دينامية كبيرة على التجارة العالمية وتعزز إمكانيات التجارة والتنمية لجميع البلدان، وإذ تؤكد أن الحفاظ على الجوانب الإيجابية لترتيبات التكامل هذه وضمان انتشار آثار النمو الدينامية التي تخلقها يقتضي من الدول الأعضاء والتجمعات أن تسعى جاهدة إلى اتباع سياسة انفتاحية وأن تدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف،

وإذ تؤكد ضرورة زيادة الدعم الدولي للإصلاحات التي يضطلع بها حاليا عدد كبير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك توفير مزيد من الفرص لوصول صادراتها إلى السوق العالمية، وهو أمر ذو أهمية حاسمة لنجاح تلك الإصلاحات وزيادة تشجيعها،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى منح أولوية للمشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا بسبب ضعف اقتصاداتها وشدة تأثرها بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا الرسالة التي وجهها مجلس التجارة والتنمية إلى الحكومات المشتركة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي اعتمدها المجلس في الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين وشدد فيها على أن الوصول بجولة أوروغواي إلى خاتمة مبكرة وناجحة ينبغي أن يعتبر شرطا أساسيا للعودة إلى السير على درب النمو والتوسع التجاري وتحسين المناخ الاقتصادي العالمي^(٨)،

وإذ تشدد على أن اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على نحو متوازن يقتضي المراعاة التامة لجميع المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية وتنميتها،

وإذ تؤكد أن إخفاق جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من شأنه أن يؤدي إلى تناقص الثقة بشكل خطير في مجال الأعمال التجارية، وزيادة حدة الخلافات والمنازعات التجارية، وتأخير النمو والانتعاش الاقتصاديين العالميين، وتشجيع وحماية القطاعات غير التنافسية في الاقتصاد، وتقويض الإصلاحات الانفتاحية المنحى التي يضطلع بها حاليا عدد كبير من البلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة إلى اتباع نهج متوازن ومتكامل تجاه مسائل البيئة والتجارة والتنمية في سياق شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة،

(٨) انظر A/48/15 (Vol.I) ، الفصل الأول، الفرع جيم-٢، الفقرة ١.

وإذ تدرك أن تشابك الصلات بين التجارة والبيئة يفرض تحديات كبيرة على الجهود المبذولة في سبيل التنمية المستدامة وعلى المحافظة على وجود نظام تجاري حر ومنفتح،

وإذ ترحب بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٠٢ (د - ٣٩) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣^(٩) بشأن التنمية المستدامة، واستنتاجاته ٤٠٧ (د - ٤٠) المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣^(١٠) بشأن مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في إطار ولايته، في دراسة ترابط الصلات بين التجارة والبيئة، في سياق التنمية المستدامة،

١ - تحيط علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين^(١١) وعن الجزء الأول من دورته الأربعين^(١٢)، وتطلب إلى جميع الدول اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ نتائج هاتين الدورتين؛

٢ - تؤكد أهمية متابعة ورصد تنفيذ السياسات والتدابير الواردة في التزام كرتاخينا^(٥)؛

٣ - تحيط علماً بالاستنتاجات المستقاة من المناقشة التي دارت في مجلس التجارة والتنمية والتي استندت، في جملة أمور، إلى "تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٣"، فيما يتعلق بالآثار الدولية لسياسات الاقتصاد الكلي وقضايا الترابط العالمي، باعتبار أنها استنتاجات تشكل مساهمة ملموسة في تغيير التصورات الخاصة بالمسائل المتصلة بديناميات النمو في مختلف المناطق، ولا سيما فيما يخص الإطار المفاهيمي لسياسات التكيف الهيكلي وتصميمها وتنفيذها؛

٤ - تدرك أن قيام جميع البلدان، وعلى وجه الخصوص البلدان المتقدمة النمو، بتحرير التجارة يوفر أداة هامة لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين تخصيص الموارد والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والعمالة في جميع البلدان؛

٥ - تشدد، في هذا السياق، على الحاجة الملحة إلى تحرير التجارة وتحسين فرص الوصول إلى أسواق جميع البلدان، وبصفة خاصة أسواق البلدان المتقدمة النمو، من أجل توليد نمو اقتصادي وتنمية مستدامة على الصعيد العالمي بما يعود بالنفع على جميع البلدان، وبصفة خاصة البلدان النامية فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(٩) المرجع نفسه، الفصل الأول، الفرع باء.

(١٠) انظر A/48/15 (Vol.II)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(١١) A/48/15 (Vol.I).

(١٢) A/48/15 (Vol.II).

٦ - تؤكد أن إزالة الاختلالات القائمة في التجارة الدولية أمر أساسي لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق التجارة، وتؤكد خصوصا على ضرورة إجراء تخفيض كبير وتدرجي فيما يوفر من دعم وحماية للزراعة، بما يشمل النظم الداخلية وفرص الوصول إلى الأسواق وإعانات التصدير، وكذلك للصناعة والقطاعات الأخرى، من أجل تفادي إلحاق خسائر فادحة بالمنتجين الأكثر كفاءة، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤكد كذلك، في هذا السياق، أنه ينبغي السعي إلى تحرير التجارة على أساس عالمي شامل للقطاعات الاقتصادية بغرض المساهمة في التنمية المستدامة؛

٧ - تعرب عن استيائها للتأخير المتكرر في اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

٨ - تحث جميع البلدان، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو الرئيسية، على حل كل خلافاتها المعلقة في جميع مجالات المفاوضات من أجل ضمان الوصول بجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى خاتمة ناجحة؛

٩ - تحث بقوة جميع المشاركين في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على إكمال جولة أوروغواي بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، آخذين في الحسبان المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية وتوفير مجموعة شاملة من التدابير لوصول السلع والخدمات إلى الأسواق، بما في ذلك البنود ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لتلك البلدان وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة مساهمة جميع الأطراف في ذلك على الوجه التام؛

١٠ - تحث جميع المشاركين على إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا بغرض تعزيز مشاركتها الكاملة في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١١ - تشدد على أن مقدرة عدد كبير من البلدان النامية على أن يعبئ، من خلال التجارة الدولية، الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة للتنمية المستدامة قد تضعفها العوائق التعريفية وغير التعريفية، بما في ذلك تصاعد التعريفات الجمركية والحد من فرص وصول تلك البلدان إلى أسواق التصدير، وعلى أن من شأن الوصول أيضا بجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى خاتمة شاملة ومتوازنة أن يساعد جميع البلدان في تعبئة التمويل اللازم للتنمية المستدامة؛

١٢ - تؤكد أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ومنصف ومضمون وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به، يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ويؤدي إلى التوزيع الأمثل للإنتاج العالمي وفقا للميزة النسبية، هو أمر يعود بالنفع على جميع الشركاء التجاريين، وتؤكد أيضا، في هذا السياق، أن من شأن تحسين فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، بالاقتران مع اتباع سياسات سليمة في مجالي الاقتصاد الكلي والبيئة، أن يكون له أثر إيجابي على البيئة ويسهم تبعا لذلك مساهمة هامة في التنمية المستدامة؛

١٣ - تؤكد أيضا ضرورة أن تعزز السياسات البيئية والسياسات التجارية بعضها بعضا، بغية تحقيق التنمية المستدامة؛

١٤ - تؤكد كذلك أن التدابير البيئية التي تعالج المشاكل البيئية العالمية أو العابرة للحدود ينبغي أن توضع، قدر الإمكان، على أساس توافق دولي في الآراء، وفي هذا السياق، تؤكد أكثر من ذلك أن المجتمع الدولي ينبغي أن يسعى جاهدا إلى التنسيق دوليا، على أوسع نطاق ممكن، بين السياسات البيئية والسياسات التجارية عن طريق التعاون الحكومي الدولي، آخذا في الحسبان تشابك الصلات بين البيئة والتجارة والتنمية المستدامة؛

١٥ - تؤكد أن تدابير السياسة التجارية للأغراض البيئية ينبغي أن لا تشكل وسيلة لتمييز تعسفي أو لا مبرر له، أو تقييدا مقنعا للتجارة الدولية، وأنه ينبغي، في هذا الصدد، تحاشي الإجراءات الانفرادية للتصدي للتحديات البيئية خارج نطاق ولاية البلد المستورد؛

١٦ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مواصلة الاضطلاع بدوره الخاص في مجال التجارة والبيئة، بما في ذلك تحليل السياسات والعمل المفاهيمي وبناء توافق الآراء، بغية كفالة الشفافية والتماسك في جعل السياسات البيئية والسياسات التجارية تعزز بعضها بعضا، ومع مراعاة الأعمال التي تقوم بها حاليا مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والمؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية المختصة الأخرى؛

١٧ - تدعو مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية القيام، كل حسب ولايته واختصاصاته وبالتعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى المختصة واللجان الإقليمية، بمعالجة مسائل التجارة والبيئة معالجة شاملة، وتقديم تقرير بشأن هذه المسألة، عن طريق اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤.

الجلسة العامة ٧٥

١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣